مشروع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة

الشروط المرجعية

اجراء الدراسة التعلّمية

2025

الشروط المرجعية للعقد المبرم لإجراء الدراسة التعلّمية

لمحة عامة

تُعد مؤسسة كير مصر للتنمية منظمة غير حكومية مسجَّلة لدى الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة التضامن الاجتماعي بموجب الرقم 2018/833. يقع مقر المؤسسة في 25 شارع أسماء فهمي، الطابق الخامس، قطعة رقم 1، مربع ي، قسم أول مدينة نصر، القاهرة، مصر. تخضع المؤسسة لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019.

تعتمد مؤسسة كير مصر للتنمية وتستفيد من إرث وخبرات منظمة كير الدولية في مصر الممتدة منذ عام 1954، وتضطلع المؤسسة بمسؤولية تصميم البرامج والمشاريع التنموية وتنفيذها وإدارتها بهدف تحسين الظروف المعيشية وجودة الحياة، وذلك من خلال الاستجابة للأسباب الجذرية للفقر ومعالجتها، وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا لدى الفقراء والفئات المهمشة في مصر، وذلك باستخدام نهجٍ مستدام يتسق مع الثقافة والواقع والسياقات المحلية والوطنية.

برنامج حقوق المرأة

صُمّم برنامج حقوق المرأة بهدف تمكين النساء الفقيرات والمهمشات في مصر، ويتمثل هدفه التأثيري في أن تكون النساء الفقيرات والمهمشات في مصر قد تمكَّنّ من نيل حقوقهن والتمتع بجودة حياة أفضل بحلول عام 2025. ولتحقيق هذا الهدف، يعمل البرنامج مع الجهات المسؤولة في الحكومة والمجتمع المدني، وكذلك مع أصحاب الحقوق، وهن النساء أنفسهن، للتصدي للمواقف والسلوكيات التمييزية ضد النساء والفتيات.

يعمل برنامج حقوق المرأة مع الجهات المسؤولة بهدف دعم دورها في حماية حقوق المرأة وصونها، كما يعمل مع النساء أنفسهن لتشجيعهن على فهم حقوقهن المشروعة والتعبير عنها والمطالبة بها. يركّز البرنامج على ثلاث محاور رئيسية، وهي التمكين الفردي، والعلاقات، والبنية الاجتماعية، بهدف تمكين النساء المهمشات في مصر للحصول على حقوقهن، إذ يسهم البرنامج، من خلال التركيز على التمكين الفردي، في بناء تقدير المرأة لذاتها وثقتها بنفسها، ويعزز استقلالها المالي بما يمكّنها من تحقيق إمكاناتها بصفتها عضو منتج ومساهم في دخل أسرتها ومجتمعها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين عندما تصبح العلاقات السلطوية (داخل الأسر) أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي، والتصدي لكافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها، وعندما تُعاد صياغة البنى الاجتماعية (كالأعراف أو القوانين الاجتماعية)، خصوصًا في مجالات الأحوال الشخصية والعنف الأسري، ويُصار إلى إصدارها وتطبيقها.

مشروع تعزيز الحركات المعنية بحقوق المرأة ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن في ثلاث سياقات مختلفة

يُنفَّذ مشروع تعزيز الحركات المعنية بحقوق المرأة ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن في كل من مصر والعراق وجنوب السودان بتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (من خلال مؤسسة كير دويتشلاند) ويستمر لمدة ثلاث سنوات ونصف وذلك خلال الفترة من يوليو 2022 وحتى ديسمبر 2025. يهدف المشروع إلى دعم منظمات حقوق المرأة لتمكينها من العمل مع الفئات المهمشة بشأن قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في دولها، ويأتي هذا الدعم في إطار مساعي حركات حقوق المرأة الأوسع، والتي تشمل تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 وأجندة المرأة والسلام والأمن. يُدرك هذا المشروع أن الحركات المعنية بحقوق المرأة تتألف من منظمات حقوق المرأة والفئات الاكثر احتياجا من النساء والفتيات، وسيعمل المشروع مع منظمات حقوق المرأة بصفتها شركاء منفذين وبصفتها فئات مستهدفة، وسيُستخدم مصطلح "منظمات حقوق المرأة المشاركة

في المشروع" للإشارة إلى منظمات حقوق المرأة المصنفة بصفتها شركاء منفذين ومنظمات حقوق المرأة المصنفة بصفتها فئات مستهدفة. في مصر، سيستهدف المشروع في مصر مباشرةً 11 منظمة من منظمات حقوق المرأة (منها منظمة بوصفها جمعية شريكة ، وعشر منظمات بوصفها فئات مستهدفة)، بالإضافة إلى 52 موظفًا وممثلًا ومتطوعًا من هذه المنظمات، و500 امرأة وفتاة من الفئات المهمَّشة، و30 من صانعي القرار (5 على المستوى الوطني، و25 على مستوى المحافظات)، كما يسعى المشروع بصورة غير مباشرة إلى الوصول إلى 5,000 شخص في مصر، 65% منهم من النساء والفتيات، و35% من الرجال والفتيان، وسينفذ المشروع أنشطته في القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وأسيوط، وسوهاج.

في مصر، ستتعاون مؤسسة كير مصر للتنمية مع منظمة حقوق مرأة مصنفة بصفتها شريك منفذ، وهو مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت). أما في العراق، ستتعاون منظمة كير العراق مع ثلاث منظمات حقوق مرأة مصنفة بصفتها شركاء منفذين، وهي منظمة تمكين المرأة، ومنظمة العالم الأفضل، وجمعية نساء بغداد. أما في جنوب السودان، ستتعاون منظمة كير جنوب السودان مع ثلاث منظمات حقوق مرأة مصنفة بصفتها شركاء منفذين، وهي جمعية الشابات المسيحية في جنوب السودان، ومركز تمكين المرأة بجنوب السودان، ومنظمة وكالة المرأة من أجل التقدم.

يتمثل دور مؤسسة كير مصر للتنمية ومكتبي مؤسسة كير في الدولتين في توفير التنسيق للمشروع وتعزيز القدرات المؤسسية والفنية، مع التركيز على أجندة المرأة والسلام والأمن. وخلال فترة تنفيذ المشروع، ستتولى ثماني منظمات من منظمات حقوق المرأة المصنفة بصفتها شركاء منفذين أدوارًا أكبر في القيادة وتحمل المسؤولية، بدعم من الإرشاد طويل المدى، والتوجيه، والمساندة الفنية المقدمة من مؤسسة كير مصر للتنمية، ومؤسسة كير العراق، ومؤسسة كير جنوب السودان.

نطاق المشروع:

يتمثل الهدف من مشروع تعزيز الحركات المعنية بحقوق المرأة ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن في زيادة تأثير منظمات حقوق المرأة والفئات الاكثر احتياجا من النساء والفتيات في مصر والعراق وجنوب السودان على أجندة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك على المستويات المحلية والوطنية والمتعددة الأقطار. ولتحقيق هذا الهدف، يسعى هذا المشروع أو البرنامج أو المبادرة إلى تحقيق نتيجة واحدة وثلاثة مخرجات متوقعة على النحو المبين أدناه:

النتيجة المستهدفة:

تمكين منظمات حقوق المرأة والفئات الاكثر احتياجا من النساء والفتيات من استخدام استراتيجياتها المعززة وقدراتها المطورة وشبكاتها المحسّنة في تنظيم العمل والمشاركة والتأثير بشكل جماعي في دوائر صنع القرار غير الرسمية (بقيادة المجتمع المدني) والرسمية (بقيادة الحكومة) المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن، على المستويات المحلية والوطنية والمتعددة الأقطار.

المخرجات المتوقعة:

1. تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات حقوق المرأة، مع زيادة قدرتها على حشد الموارد وتحسين خططها الاستراتيجية المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن، بحيث تكون ممثلة للفئات المهمشة من النساء والفتيات ومسؤولة أمامها.
2. ارتفاع قدرة منظمات حقوق المرأة والفئات المهمشة من النساء والفتيات على الانخراط في عملية صنع القرار الخاصة بأجندة المرأة والسلام والأمن، سواء في الدوائر الرسمية أو غير الرسمية، وذلك على الصعيد المحلي والوطني وعلى

مستوى الدول المشاركة.

3. تقوية شبكات منظمات حقوق المرأة والفئات المهمشة من النساء والفتيات، ما يمكنها من جمع الدروس المستفادة وتبادلها وتوسيع نطاقها في إطار أجندة المرأة والسلام والأمن، وذلك على الصعيد المحلي والوطني وعلى مستوى الدول المشاركة.

ولتحقيق هذا الهدف، ينفذ مشروع تعزيز الحركات المعنية بحقوق المرأة ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن الأنشطة الرئيسية التالية، والتي تتوافق مع الأهداف العامة للمشروع ونتائجه المتوقعة:

- النشاط 1.1: وضع وتنفيذ منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع لخطط تعزيز القدرات المؤسسية، وذلك من خلال التدريب، والمساعدة الفنية، والإرشاد، والتوجيه.
- النشاط 2.1: وضع وتنفيذ منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع لاستراتيجيات لحشد الموارد، بهدف تعزيز قدرتها على الوصول إلى فرص التمويل.
- النشاط 3.1: وضع وتنفيذ منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع لخطط استراتيجية تمثل أولويات الفئات المهمشة من النساء والفتيات.
- النشاط 2.1: مشاركة ممثلي منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع في برامج تدريب وتوجيه وتأهيل حول أجندة المرأة والسلام والأمن، وما يتصل بها من أنشطة التأثير والمناصرة والرصد.
- النشاط 2.2: وضع وتنفيذ منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع لخطط جماعية للتأثير والمناصرة والرصد، بهدف تعزيز أولويات أجندة المرأة والسلام والأمن لدى صانعي القرار على المستويين المحلي والوطني.
- النشاط 2.3: **إشراك** الفئات المهمشة من النساء والفتيات مع صانعي القرار بشأن أولوياتهن المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن على المستويين المحلي والوطني.
- النشاط 3.1: توثيق منظمات حقوق المرأة والفئات المهمشة من النساء والفتيات للدروس المستفادة الجماعية حول أولويات أجندة المرأة والسلام والأمن ومشاركتها وتبادلها مع الشبكات المحلية والوطنية.
- النشاط 3.2: تبادل منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع في الدول الثلاث للمعرفة والخبرات والدروس المستفادة حول أجندة المرأة والسلام والأمن عبر شبكات متعددة الدول.
- النشاط 3.3: توسيع منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع لنطاق مبادراتها باستخدام الآليات الإقليمية والعالمية التابعة لمؤسسة كير.

الجدول (1): النطاق الجغرافي والتغطية السكانية: القاهرة والجيزة والقليوبية وأسيوط وسوهاج

الجدول (2): المشاركون الرئيسيون والفئات المستهدفة والفئات المتأثرة

المشاركون الرئيسيون	فئة مستهدفة أو متأثرة	عدد المشاركين المباشرين	عدد المشاركين غير المباشرين
منظمات حقوق المرأة المصنفة بصفتها شركاء منفذين	**فئة مستهدفة**	1	
منظمات حقوق المرأة المصنفة بصفتها فئات مستهدفة	**فئة مستهدفة**	**10**	
موظفو منظمات حقوق	**فئة مستهدفة**	**52**	

المرأة			5,000
النساء والفتيات المهمشات	فئة مستهدفة ومتأثرة	500	
صانعو القرار	فئة مستهدفة	30	

الغرض من الدراسة التعلّمية وأهدافها وأسبابها:

يكمن الغرض من هذه الدراسة التعلّمية في استخلاص رؤى قوية ومستندة إلى الأدلة بشأن الاستراتيجيات والعمليات والنتائج الخاصة بمشروع تعزيز الحركات المعنية بحقوق المرأة ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن، المنفّذ في مصر والعراق وجنوب السودان، ولن تقتصر الدراسة على قياس النتائج فحسب، بل ستجري استكشاف وتحليل دقيق للأسباب الكامنة وراء نجاح أو فشل بعض المقاربات في سياقات مختلفة، ما يوفر فهمًا أعمق لدور المشروع في تمكين منظمات حقوق المرأة والنهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن.

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

1. توثيق الدروس المستفادة الرئيسة من تصميم المشروع وتنفيذه، بما في ذلك أي تعديلات سياقية أثرت على النتائج.
2. تحديد الممارسات الواعدة والمقاربات المبتكرة التي يمكن توسيع نطاقها أو تكرارها في البرامج المستقبلية.
3. تحليل التحديات والعوائق التي واجهت التنفيذ، إلى جانب الاستراتيجيات المستخدمة للتغلب عليها.
4. تقديم توصيات عملية ومستندة إلى الأدلة لتحسين تصميم التدخلات المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن وسبل تنفيذها واستدامتها.

يستند الأساس المنطقي لإجراء هذه الدراسة إلى الحاجة لتجميع الدروس المستفادة من مبادرة معقدة ومتعددة الأقطار، نُفذت ضمن سياقات سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية متنوعة. يمكن لمؤسسة كير وشركائها، من خلال التوثيق المنهجي لهذه الرؤى، تعزيز جودة البرامج وتقوية القدرات المؤسسية، والاستفادة من النتائج في أنشطة المناصرة الموجهة للسياسات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. علاوة على ذلك، ستشكل هذه الدروس المستفادة مرجعًا استراتيجيًا للجهات المانحة وأصحاب المصالح وشبكات منظمات حقوق المرأة في توجيه الاستثمارات المستقبلية وتعزيز أطر التعاون المشترك.

ستركز هذه الدراسة التعلّمية على الأنشطة المنفّذة في إطار المشروع خلال الفترة ما بين يناير 2022 وحتى يونيو 2025، بهدف توثيق الخبرات والدروس المستفادة المستخلصة خلال هذه المدة. ستغطي الدراسة أنشطة التنفيذ في كل من مصر والعراق وجنوب السودان، ومن المقرر إجراءها خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2025 لضمان توفر الوقت الكافي لمرحلة الإعداد، وجمع البيانات، والتحليل، والتحقق، وإعداد التقارير.

المستخدمون المستهدفون وطريقة استخدام الدراسة

سيجري استخدام نتائج وإجراءات الدراسة التعلّمية ومشاركتها مع أصحاب المصالح المعنيين، بما في ذلك مؤسسة كير ألمانيا، ومؤسسة كير العراق، ومؤسسة كير جنوب السودان، ومؤسسة كير مصر، وجميع منظمات حقوق المرأة المشاركة في المشروع، وستُوظف هذه النتائج لإثراء المشروع ذاته وتعزيز فاعليته، إضافة إلى نشر المواد التعلّمية عبر الدول الثلاثة.

معايير وأسئلة التقييم

ستقيّم الدراسة التعلّمية تنفيذ المشروع بناءً على المعايير المذكورة أدناه، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية، وسيعمل الاستشاري على وضع إطار تحليلي أكثر تفصيلًا للأسئلة الرئيسية والفرعية من أجل إجراء الدراسة التعلّمية.

الدروس المستفادة على المستوى الاستراتيجي	• ما المزايا المترتبة على تنفيذ هذا المشروع عبر ثلاث دول مترابطة (مصر، والعراق، وجنوب السودان) بدلًا من تنفيذه كمشاريع منفصلة في كل دولة على حدة؟ وهل أسهم التنسيق بين الدول في تعزيز قدرة منظمات حقوق المرأة على التأثير في سياسات المرأة والسلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي؟ • هل تحققت وفورات في التكاليف أو الوقت من خلال الأنشطة المشتركة (مثل التدريبات متعددة الأقطار، وأدوات العمل المشتركة) مقارنة بالمشاريع المنفصلة؟ • ما قصص النجاح (المؤسسية والفردية) التي تجسد إنجازات المشروع وتبرهن على إحداث تغييرات تحويلية؟ وما أبرز الممارسات الجيدة والابتكارات التي برزت من خلال المشروع، وما الظروف التي مكّنت من نجاحها؟ • ما الدروس المستفادة التي يمكن توسيع نطاقها أو نقلها إلى سياقات أخرى متأثرة بالنزاعات وتهتم بأجندة المرأة والسلام والأمن؟
الدروس المستفادة من التنفيذ الفعلي	• كيف اختلفت احتياجات بناء القدرات لدى منظمات حقوق المرأة عبر الدول الثلاث؟ وما المناهج (مثل التدريب، والتوجيه، والتخطيط المؤسسي، وحشد الموارد) التي كانت الأكثر فعالية في تلبية هذه الاحتياجات؟ • إلى أي مدى تم دمج الفئات المهمشة بشكل فعال في استراتيجيات منظمات حقوق المرأة؟ وكيف ساهمت السياقات المختلفة في كل دولة في تمكين أو عرقلة هذه العملية؟ • كيف اختلفت استراتيجيات المناصرة الخاصة بخطط العمل الوطنية في السياقات المختلفة في كل دولة ؟ وأيها كان أكثر فعالية؟ وأي دولة حققت أكثر التغييرات الملموسة في السياسات المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن؟ • كيف اختلفت استجابة وتفاعل القطاعات الرئيسية في أجندة المرأة والأمن والسلام عبر البلدان الثلاثة، وما هي العوامل التي أثرت على هذه الديناميكيات؟ • إلى أي مدى ساهمت استراتيجيات إشراك الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة؟ • إلى أي مدى ساهم تطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية (مثل بطاقات تقييم المجتمع، أو المراجعات الاجتماعية، أو ميثاق المواطن) في تعزيز أولويات أجندة المرأة والسلام والأمن؟ وما العوامل السياقية أو التنفيذية التي ساعدت أو عرقلت في تنفيذ هذه العملية؟
الدروس المستفادة من التواصل وتبادل المعرفة بين الدول	• هل تبنت منظمات حقوق المرأة في إحدى الدول استراتيجيات من دولة أخرى؟ وما الأساليب والمنصات التي كانت الأكثر نجاحًا في تعزيز التعلّم وتبادل المعرفة بين منظمات حقوق المرأة على مستوى الدول؟ • إلى أي مدى قدم انخراط المشروع مع المنصات العالمية والمحلية فوائد ملموسة (مثل التأثير

على السياسات، وحشد الموارد، أو تبادل المعرفة... إلخ) في البلدان الثلاثة؟

- كيف تمكنت منظمات حقوق المرأة في كل دولة من بناء ورعاية تحالفات مع الحكومات والجهات المانحة والشركاء المحليين لضمان استدامة العمل على أجندة المرأة والسلام والأمن؟ وما العوامل السياقية أو الاستراتيجية التي أثرت في تشكيل هذه العلاقات؟

المنهجية

يُتوقع من الاستشاري تبني منهجية تشاركية وقوية تضمن جمع الأدلة الموثوقة والصالحة والقابلة للتنفيذ لتناول أسئلة التعلم. ينبغي أن يجمع المنهج بين الطرق النوعية والكمية؛ ما يتيح تكامل مصادر البيانات لتعزيز موثوقية النتائج وصلاحيتها. يُتوقع أن تشتمل عملية جمع البيانات على مراجعة دقيقة للوثائق ذات الصلة مثل تقارير المشروعات وبيانات الرصد والمواد التدريبية ووثائق السياسات ومخرجات المناصرة إلى جانب المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومحاورات مجموعات التركيز مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة (مثل: ممثلي منظمات حقوق المرأة، وموظفي المشروع، والشركاء) في مصر، والعراق، وجنوب السودان.

ينبغي أن تشتمل المنهجية على أدوات تشاركية لاستخلاص الممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، والمناهج المبتكرة وعلى الاستشاري اقتراح استراتيجية لأخذ العينات بما يضمن التمثيل على مستوى جميع الدول، والمحافظات، والفئات المستهدفة إلى جانب تصنيف ملائم حسب الجنس، والسن، والموقع. ينبغي اختيار المجموعات المرجعية أو مجموعات المقارنة على أن تكون مماثلة لمجموعات التدخل في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ما يسمح بعمل تحليل العزو متى اقتضى الأمر. ينبغي أن يكون تصميم أخذ العينات مبررًا بوضوح وسليم إحصائيًا.

ينبغي عمل تحليل مقارن إن أمكن على مستوى الدول الثلاث لتحديد كل من الأنماط المشتركة والاختلافات المتعلقة بالسياق بهدف استنباط الدروس القابلة للنقل. يُستحث أيضًا على استخدام دراسات الحالة التوضيحية لاستحضار قصص النجاح وأمثلة على النتائج المهمة.

على الاستشاري أو الشركة الاستشارية ضمان أن جميع عمليات جمع البيانات تمتثل للمبادئ الأخلاقية بما في ذلك الموافقة المستنيرة، والسرية، وتدابير الحماية بما يتماشى مع سياسات مؤسسة كير. ويجب تحديد القيود والمخاطر واستراتيجيات التخفيف المحتملة بوضوح. ستخضع المنهجية المقترحة للتنقيح في أثناء المرحلة الاولية بالتشاور مع مؤسسة كير مصر وتُستعرض في التقرير التمهيدي. ينبغي أن يعرض هذا التقرير بالتفصيل أسئلة التعلم المنقحة وخطة العمل الشاملة والجدول الزمني واستراتيجية أخذ العينات إلى جانب التبرير وأدوات وبروتوكولات جمع البيانات وإطار التحليل الشامل.

جمع البيانات وحجم العينة

يجب أن يزودنا الاستشاري أو الشركة الاستشارية بحجم العينة وطرق جمع البيانات بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة.

المخرجات

يُتوقع من الاستشاري أو الشركة الاستشارية إنجاز المخرجات التالية:

1. التقرير التمهيدي: شامل المنهجية المنقحة، واستراتيجية أخذ العينات وأدوات جمع البيانات وسياسات الحماية وخطة العمل والجدول الزمني.
2. أدوات جمع البيانات: المسودات والنسخ النهائية من أدلة المقابلات، ومناقشات مجموعات المناقشة البؤرية، ونماذج الموافقة، والأدوات الأخرى التي وُضعت بالتشاور مع مؤسسة كير وخضعت للتحقق قبل تطبيقها في العمل الميداني.

3. مسودة تقرير الدراسة التعلمية: تقديم تحليل أولي للنتائج، والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة، والتوصيات الناشئة ومشاركته مع مؤسسة كير والشركاء لإبداء التعليقات عليه.
4. ورش عمل التحقق: استعراض مسودة النتائج على مؤسسة كير مصر وأصحاب المصلحة الرئيسيين ما يسهل إدارة النقاش وتبادل الرؤى لتنقيح الاستنتاجات والتوصيات.
5. تقرير الدراسة التعلمية النهائي: تقرير شامل يضم النتائج والدروس المستفادة والممارسات الجيدة والتوصيات القابلة للتنفيذ عبر الحدود. ينبغي أن تشمل الملحقات المنهجية التفصيلية، وإطار أخذ العينات، وأدوات جمع البيانات، ودراسات الحالة، وملخصات البيانات الخام حسب الاقتضاء.
6. ملخص موجز التعلم أو المنتج المعرفي: منتج نهائي موجز ويسهل الوصول إليه مكون من 4 إلى 6 صفحات يسلط الضوء على النتائج والدروس والتوصيات الأساسية والمصمم لنشره بين منظمات حقوق المرأة والشركاء والجهات المانحة.

النوع الاجتماعي والحماية

ينبغي أن تشمل جميع أدوات جمع البيانات والتحليلات منظور النوع الاجتماعي وضمان بيانات مصنفة حسب الجنس والسن والموقع واستعراض النتائج الناجمة عن اختلاف الجنس والآثار غير المقصودة. ينبغي اتباع بروتوكولات الحماية في جميع المراحل بما في ذلك الحصول على الموافقة المستنيرة وضمان السرية ووجود مسارات إحالة للمشاركين الذين يفصحون عن تجارب التعرض للعنف أو الاستغاثة مع مراعاة العناصر الآتية:

- يُحصل على الموافقة المستنيرة من كل فرد مشارك في عملية التقييم. وفي حالة مشاركة الأطفال سيُحصل على الموافقة المستنيرة من أولياء أمورهم أو مقدم الرعاية.
- تُحدد مسارات الإحالة وتُوثق مع إبلاغ موظفي وشركاء مؤسسة كير بطريقة الاستجابة إلى أي إفصاحات عن سوء السلوك أو التعدي الذي يرتكبه موظف من موظفي مؤسسة كير أو الشركاء كجزء من تقديم البرنامج أو داخل المجتمع. وقبل إجراء أي عملية تقييم يجب إبلاغ الموظفين بطريقة التعرف على الإفصاحات التي تتعلق بمخاوف الحماية والجهة التي يجب إبلاغها.
- مجموعات بيانات كمية: يجب أن تُقدم إلى مؤسسة كير محمية بكلمات مرور. وينبغي إخفاء هوية البيانات مع إزالة جميع المعلومات الشخصية والمعلومات التعريفية.
- مجموعات البيانات النصية أو النصوص النوعية: ينبغي إخفاء هوية البيانات إلا إذا منح الشخص الذي قدم البيانات تصريحًا مناسبًا بذلك. وفي تلك الحالة يُقدم سجل التصاريح الممنوحة مثل على سبيل المثال نموذج الموافقة.
- ينبغي تزويد مؤسسة كير بأي نماذج نهائية لأي استبيانات أو أدلة مقابلات أو أي مواد أخرى مستخدمة في أثناء جمع البيانات وينبغي ترقيم الأسئلة المدرجة ضمن الاستبيانات والتي ينبغي بدورها أن تتوافق مع الوسم المتغير الوارد في مجموعات البيانات النهائية.
- في حالة مجموعات البيانات المجدولة ينبغي أن تكون أسماء ووسوم الأسماء المتغيرة واضحة ودالة على البيانات التي تندرج تحتها. علاوة على ذلك ينبغي أن يكون اصطلاح التوسيم متسق داخليًا إلى جانب توفير دفاتر ترميز وقاموس بيانات كامل.
- ينبغي إدراج جميع المتغيرات المؤقتة والوهمية التي أُنشئت بغرض التحليل في مجموعات البيانات. وينبغي توفير جميع ملفات المخرجات بما فيها الحسابات والمعادلات المستخدمة في التحليل إلى جانب أي بنيات أكواد الموضوعة لأغراض التنظيف.
- تُقدم جميع مجموعات البيانات بإحدى الصيغ المقبولة لدى مؤسسة كير.

الإفصاح عن البيانات

يجب على الاستشاري تقديم جميع الملفات التي تشمل على الأقل مجموعات البيانات الكمية (المنتجات الخام والمنقحة) ونصوص البيانات النوعية والبيانات الأخرى بصيغة سهلة القراءة والاحتفاظ باصطلاحات التسمية والتوسيم ليستخدمها المشروع أو البرنامج أو المبادرة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

- تخضع مجموعات البيانات لإجراءات إخفاء الهوية مع حذف جميع المعلومات المُحدِدة للهوية الشخصية. ويُعيّن معرف فريد لكل فرد أو أسرة. وتُرفق مجموعات البيانات التي جرى إخفاء هويتها بوثيقة مفتاح معرّف محمية بكلمة مرور لضمان قدرتنا على العودة إلى الأسر أو الأفراد للمتابعة. ويُقيّد عدد أصحاب المصلحة الذين يمكنهم الوصول إلى تلك الوثيقة ويُحددون بالتعاون مع مؤسسة كير خلال مرحلة بدء التقييم

ملاحظة: يتحمل الاستشاري الخارجي مسؤولية الحصول على جميع التصاريح والموافقات والتأمينات اللازمة والتصاريح الأخرى اللازمة المطلوبة لجمع البيانات وتشمل التصاريح اللازمة ذات الصلة بجمع البيانات من الأشخاص موضوع المشروع.

ملاحظة هامة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي

في حال تم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أي مرحلة من هذه الدراسة التعلمية (مثل: التفريغ النصي، الترجمة، ترميز البيانات، أو التحليل)، يتعيّن على الاستشاري الالتزام بما يلي:

- **حماية البيانات** :يُمنع رفع أي بيانات حسّاسة أو شخصية أو سرّية إلى منصات أو أدوات ذكاء اصطناعي عامة لا تتوافق مع معايير كير لحماية البيانات وإجراءات السلامة.
- **الشفافية** :يجب على فريق التقييم توثيق ما إذا تم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، مع تحديد نوع الأداة، والغرض من استخدامها، والمرحلة التي تم استخدامها فيها.
- **الدقة والتحقق** :يجب مراجعة جميع المخرجات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي أو المدعومة به والتحقق منها بعناية من قبل الاستشاري، لضمان دقّتها الواقعية وملاءمتها للسياق وصلابتها المنهجية.
- **الأخلاقيات والسلامة** :لا يجوز أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى الإخلال بالمعايير الأخلاقية للبحث، أو بمبدأ الموافقة المستنيرة، أو بسرية المشاركين.
- **الإفصاح في المخرجات** :يجب أن يتضمّن كلٌّ من التقرير التمهيدي (Inception Report) والتقرير النهائي بياناً موجزاً حول ما إذا تم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وكيف تم إدارة هذا الاستخدام والتحقق منه وضمان سلامته.
- إن عدم الالتزام بهذه المتطلبات قد يُعتبر إخلالاً بشروط المرجعية.

المتطلبات الواجب توافرها في المقيمين الذي يتقدمون بعرض لهذه الشروط المرجعية

مطلوب من الاستشاري أو الفريق تقديم عرض فني وعرض التكلفة بناءً على الشروط المرجعية الواردة أعلاه على أن يتضمن العرض ما يلي كحد أدنى:

1. وصف تفصيلي لتصميم عملية التقييم الشامل وفقًا للشروط المرجعية.
2. جدول بالأنشطة الرئيسية ويُفضل أن تكون بصيغة مثل مخطط جانت.

أ. إجراء محدد لأعمال جمع البيانات الأولية مع الإشارة إلى المصادر المطلوبة.

3. ميزانية تفصيلية تشمل التفاصيل المعقولة للميزانية المطلوبة لتغطية جميع النفقات المتعلقة بالتقييم مع التأكد من إدراج رسوم المقيم لكل من فريق التقييم الدولي أو المحلي (المقيم الرئيسي، والخبراء الفنيين، والقائمين بالتعداد، والمترجمين، والسائقين وغيرهم)، ومصروفات السفر، والإقامة داخل الدولة وبدل الإقامة اليومي، والمواد، وأي تكاليف أخرى ذات صلة (مثل: مترجمي التقرير، وغرف الاجتماعات للعروض التقديمية وما إلى ذلك).
4. وصف فريق التقييم إلى جانب أدوار ومسؤوليات قائد الفريق وسلسلة الإشراف والأعضاء الأساسيين الآخرين في فريق التقييم.
5. إذا كان فريق التقييم يعتزم إشراك موظفين شاركوا في تصميم أو تنفيذ أو مراقبة المشروع أو المبادرة أو البرنامج المراد تقييمه، يُرجى وصف الأدوار المتوقعة التي سيؤديها هؤلاء الموظفين.
6. إدراج سيرة ذاتية محدثة لقائد الفريق والأعضاء الأساسيين الآخرين في فريق التقييم.
7. ملف تعريفي للشركة الاستشارية.
8. (اختياري) عينة تقرير تقييم أجراه المقيم أو فريق المقيم من قبل.

مؤهلات الاستشاري

ينبغي أن يتمتع الاستشاري بالمؤهلات التالية:

- الحصول على درجة جامعية أو يُفضل درجة الماجستير في مجال ذي صلة (الدراسات الاجتماعية أو الاقتصاد أو العلوم السياسية أو إدارة الأعمال أو ما يعادلهم).
- التمتع بخلفية عملية عن وضع دراسات التعلم لمشروعات التنمية وخصوصًا المشروعات المعنية بأجندة المرأة والسلام والأمن (مشروعين مماثلين على الأقل).
- خبرة بشأن جمع وتحليل البحوث الكمية والنوعية في مشروعات التنمية.
- امتلاك قدرة وخبرة كبيرة في تخطيط وتنظيم اللوجستيات بما في ذلك تصميم وتنفيذ دراسات التعلم.
- القدرة على تخزين البيانات والاحتفاظ بها بطريقة تحمي هويات المشاركين.
- مهارات تواصل ممتازة باللغتين العربية والإنجليزية كتابيًا وشفهيًا.
- مهارات تيسير قوية وخبرة واسعة كباحث.
- مهارات تحليلية.

مدة التعيين

يُتوقع أن تبدأ الاستشارة في أول أكتوبر 2025 وتنتهي بنهاية شهر نوفمبر 2025. يُوزع إجمالي أيام العمل على مدار أيام السفر الميداني واجتماعات أصحاب المصلحة والإعداد وجمع البيانات وكتابة التقارير.

التنسيق والتبعية الإدارية:

ينسق الاستشاري ويتبع إداريًا مدير المشروع ومسؤول المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم.

جدول الدفع:

تُدفع الدفعات على ثلاثة أقساط عبر التحويل البنكي (دون دفعة مقدمة وتصدر الدفعات فقط عقب تقديم المنجزات واعتمادها):

- **الدفعة الأولى:** بعد تقديم التقرير التمهيدي وأدوات جمع البيانات.
- **الدفعة الثانية :** بعد إنجاز مسودة تقرير الدراسة التعلمية وورش عمل التحقق.
- **الدفعة الثالثة :** بعد تقديم تقرير الدراسة التعلمية النهائي وملخص موجز التعلم والمنتج المعرفي.

ستُعالج جميع الدفعات في خلال من **30 إلى 45 يوم عمل** من تاريخ تقديم الفاتورة بشرط اعتماد المنجزات واللحاق بالجدول الزمني المتفق عليه.

مطلوب من الاستشاري تقديم عرض سعر ثابت أو مبلغ إجمالي مقطوع (شامل الضرائب وأي مصروفات ذات صلة بجمع البيانات الحكومية) بصورة منفصلة عن العرض الفني. ينبغي أن يتضمن العرض المالي تفاصيل التكلفة بالتفصيل لتبرير الأسعار المقترحة.

رسوم الخدمات المهنية للاستشاري

المنجزات / الوصف	وحدة القياس	الكمية	سعر الوحدة	مستوى الجهد			الإجمالي
التقرير التمهيدي (شامل خطة العمل)	أيام	8					
مسودة تقرير الدراسة التعلمية وورش عمل التحقق	أيام	17					
التقرير النهائي والعرض التقديمي	أيام	8					

التكاليف الإدارية للاستشاري

الوصف	تكلفة الوحدة بالجنيه المصري	عدد الأيام	المبلغ
الانتقالات			
السكن والإقامة			

التكاليف الإدارية: يمكن أن تشتمل هذه التكاليف على الانتقالات والإقامة واللوجستيات وإيجار المواقع وما إلى ذلك. علمًا بأن أسعار الوجبات والإقامة ستُحتسب وفقًا لسياسة مؤسسة كير مصر. ينبغي إصدار إيصالات وفواتير إلكترونية بالمصروفات القابلة للاسترداد. لن تتحمل مؤسسة كير مصر المصروفات القابلة للاسترداد الزائدة دون موافقة مكتوبة مسبقة من مؤسسة كير.

ملاحظة: ستقتطع مؤسسة كير الضرائب السارية وتودعها لدى صناديق السلطات الضريبية المختصة بموجب هذه الاتفاقية (يُرجى التحقق من إدراج ذلك في العرض بناءً على العرض المقدم).

تقييم اختيار الاستشاري

نوع التقييم	النسبة
المؤهلات والخبرة ذات الصلة بنطاق المشروع والدراسة (ينبغي إدراج السيرة الذاتية)	30%
الخدمات المقترحة (منهجية العمل والنتائج المتوقعة)	30%
الإطار الزمني والالتزام	10%
التقييم المالي	30%

الموعد النهائي لتقديم العروض الفنية والمالية يوم 20 سبتمبر 2025. ينبغي أن يشمل العرض المالي الضرائب (السعر الإجمالي وليس الصافي) مذكورًا بالجنيه المصري على أن يغطي جميع المصروفات ذات الصلة. تُقدم الطلبات من خلال الرابط الموضح في الإعلان أو عبر البريد الإلكتروني. تُرسل العروض إلى مؤسسة كير مصر على (Huda.Abdelgelel@cef-eg.org) و(Nancy.Rezkallah@cef-eg.org) مع الكتابة في خانة العنوان: "**طلب عرض أسعار – إجراء دراسة تعلمية – برنامج حقوق المرأة**".

لن يُنظر في أي عروض تُستلم بعد الموعد النهائي المذكور؛ لذلك يُرجى التأكد من تقديم عرضك من خلال الرابط أو عبر البريد الإلكتروني في موعد أقصاه 20 سبتمبر 2025. يُرجى العلم أنه لن تُقبل أي استثناءات أو تبريرات عن تأخر التقديم. وستُقيم العروض مقابل المعيار المرجح بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فهم المهمة والمنهجية المقترحة والتجارب السابقة والقيمة مقابل السعر.